وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

# نمط إدارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (١٩٢١ – ٢٠٠٦)

رسالة تقدم بها

## وجدان فالح حسن الساعدي

الى مجلس كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين
وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية/العلاقات الاقتصادية الدولية

بإشراف الأستاذ المساعد

## الدكتور عماد عبد اللطيف سالم

١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م

# الملخص

ان دراسة ادارة الحكم بمختلف مفاصلها ومجالاتها تنطوي على اهمية كبيرة تنبثق من ضرورة معرفة اهم الاليات والاساليب التي يمكن من خلالها التوصل لأفضل طريقة يمكن في اجوائها ان تؤتي هذه الادارة نتائجها بشكل جيد، فللوصول الى احسن اسلوب يمكن من خلاله ادارة اي بلد مهما كان حجمه او وضعه يجب التعرف الى اهم اركان هذه الادارة ومعرفة الياتها والشروط الواجب توافرها والتي يمكن من خلالها ان نصف هذه السلطة او تلك بأنها ذات ادارة جيدة او غير جيدة.

وتكمن ضرورة معرفة انماط ادارة الحكم في هدفين، اولهما: يرتبط بتوجيه السلطة، فالسلطة السياسية والادارة الحكومية من الواجب سيرها على وفق مؤشرات تتحرك الدولة من خلالها بطريقة تمكنها من اغتنام الفرص المتاحة والنأي بالدولة عن الاخطاء التي يمكن ان تحدث حاضراً او مستقبلاً وصولاً الى افضل شكل ممكن من الادارة الجيدة التي يمكن من خلالها ان تصل الدولة الى اكبر فاعلية في استغلال امكانياتها ومواردها، وهذا الهدف هو هدف عملي.

اما ثانيهما: فهو المحاولة البسيطة لبناء مفهوم نظري لمثل هذا الموضوع وصولاً من خلاله الى بناء برنامج اداري حكومي يمكن من خلاله وضع مؤشرات يتم التعرف بوساطتها على مدى التزام الادارة الحكومية بالمعايير السليمة والصحيحة لادارة الحكم في البلد من جهة، اما من جهة اخرى فلحداثة الموضوع ولقلة الادبيات التي تناولته فنرى ان طرح هكذا بحث يمكن ان يضيف ولو الشيء القليل من الناحية الاكاديمية لتبيان اولياته وتفسير محتواه، اذاً الهدف الثاني هو هدف علمي اكاديمي.

تشتمل ادارة الحكم على شكلين اساسيين من الادارة، اولهما: جيد (ادارة الحكم الجيدة او الرشيدة) وهذه الادارة تتضمن مجموعة من المتغيرات والمعايير والشروط التي ان وجدت بشكل كامل وتم تطبيقها على افضل صورة يمكن ان نصف هذه الادارة التي تطبقها بأنها ادارة جيدة، اما ثانيهما فهو نظام الحكم المختل بمعنى ان هناك ادارة حكم غير جيدة، فقد تكون الادارة غير جيدة اذا ما اختلت هذه الشروط والمعايير والمتغيرات ولم تطبق بأكملها ، وتختلف الادارات من حيث تطبيق المعايير فيما يتعلق بالاخيرة، فقد يحدث خلل في احد هذه المعايير او بعضاً منها او كلها وهذا ما يؤدي الى اختلاف مستويات الادارة غير الجيدة، وأما هذه المتغيرات والشروط والمعايير فسيتم التطرق اليها في موضوع البحث تباعاً بشكل مفصل.

اما عن انموذج الدراسة فقد تعاقبت على حكم العراق بعد تأسيس دولته الحديثة عام ١٩٢١ برئاسة الملك فيصل بن الشريف الحسين حتى يومنا هذا انظمة سياسية مختلفة منها الملكي ومنها الجمهوري مارست سلطتها عبر ادارات حكم استخدمت شتى الاساليب والطرق في ادارتها للبلد، وهذه الادارات من خلال اساليبها وسياساتها اثرت على الوضع السياسي والاقتصادي بشكل عام ، فمنها ما كان له اثر جيد ومنها ما كان له اثر سلبي على البلد، وبالحقيقة يجب ان نذكر ان هذه الادارات قد تأثرت بمجمل الوضع الداخلي والخارجي ، ففي بداية التأسيس كان التأثير البريطاني طاغياً على ادارة الحكم باتجاه تحقيق مصالحه على حساب مصالح الشعب العراقي وهذا ما ادى الى زيادة التذمر الشعبي وانهيار النظام عام ١٩٥٨ بعد ان استنفذ كل مقومات بقائه في الساحة السياسية ، ثم بدأت مرحلة تدخل العسكر في السياسة وما نتج عنها من ويلات وهدرٍ كبيرٍ في الوقت والموارد ، ثم حقبة حكم حزب البعث التي كانت من اهم سماتها كثرة الحروب والصراعات التي خاضها النظام السياسي مع الجيران او اطرافٍ دولية فاعلة ادت إلى ان يصبح الحال على ما هو عليه الآن ، وأعقب ذلك كله نمط ادارة الحكم في ظل الإحتلال والإدارات التي تشكلت خلاله والتي نحت نمط معين لإدارة الحكم في العراق ترك الشيء الكبير والكثير من الآثار سلباً وإيجاباً ، وهذا ما سنوضحه من خلال الدراسة الآتية للعراق.

# فهرس المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | أ - هـ |
| **الفصل الاول: إدارة الحكم وعناصرها الأساسية (الإطار النظري والمفاهيمي).** | ١ ــ ٤٩ |
| المبحث الاول: مفهوم إدارة الحكم (اطار نظري) | ٢ |
| المبحث الثاني : أنماط إدارة الحكم. | ١٨ |
| المبحث الثالث: الاثار السياسية والاقتصادية لأنماط ادارة الحكم | ٣٦ |
| **الفصل الثاني: إدارة الحكم في العهد الملكي (١٩٢١ ــ ١٩٥٨).** | ٥٠ - ١٠٤ |
| المبحث الاول: خصائص إدارة الحكم في العهد الملكي (١٩٢١ ــ ١٩٥٨). | ٥١ |
| المبحث الثاني: الآثار السياسية لإدارة الحكم في العهد الملكي | ٧١ |
| المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لإدارة الحكم في العهد الملكي للمدة (١٩٢١ ــ ١٩٥٨). | ٨١ |
| **الفصل الثالث: إدارة الحكم في العهد الجمهوري (١٩٥٨ ــ ٢٠٠٣).** | ١٠٥ ــ ١٩٧ |
| المبحث الأول: خصائص إدارة الحكم في العهد الجمهوري (١٩٥٨ ــ ٢٠٠٣). | ١٠٦ |
| المبحث الثاني: الآثار السياسية لإدارة الحكم في العهد الجمهوري (١٩٥٨ ــ ٢٠٠٣). | ١٢١ |
| لمبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لإدارة الحكم في العهد الجمهوري (١٩٥٨ ــ ٢٠٠٣). | ١٣٤ |
| **الفصل الرابع: ادارة الحكم في العراق في عهد الاحتلال (٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٦)** | ١٩٨ ــ ٢٥٦ |
| المبحث الاول: خصائص ادارة الحكم في عهد الاحتلال (٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٦) | ١٩٩ |
| المبحث الثاني: الاثار السياسية لادارة الحكم في عهد الاحتلال (٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٦) | ٢١٠ |
| المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية لادارة الحكم في عهد الاحتلال (٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٦) | ٢٢٧ |
| **الاستنتاجات والتوصيات** | ٢٥٧ ــ ٢٦٧ |
| **المصادر** | ٢٦٨ |

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | التفاصيل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (١ – ٢) | نسبة تمثيل شيوخ العشائر والاغوات في البرلمان العراقي للمدة (١٩٢٥ – ١٩٥٨) | ٧٣ |
| (٢ – ٢) | حجم الملكية الزراعية في العراق للمدة (١٩٢١ – ١٩٥٨) | ٨٣ |
| (٣ – ٢) | دخل الاراضي للحقبة الممتدة (١٩٢١ – ١٩٥٠) | ٨٦ |
| (٤ – ٢) | البرامج الاستثمارية وحصة القطاع الصناعي منها للمدة (١٩٣١ – ١٩٤٣) | ٩٠ |
| (٥ – ٢) | الإنتاج النفطي والعوائد المترتبة عنه للمدة (١٩٣١ – ١٩٥١) | ٩٤ |
| (٦ – ٢) | مقدار الإنتاج النفطي والعوائد المترتبة عنه للمدة (١٩٥٢ – ١٩٥٨) | ٩٥ |
| (٧ – ٢) | البرامج والتخصيصات الاستثمارية لمجلس الإعمار للمدة (١٩٥٠ – ١٩٦٠) | ٩٨ |
| (٨ – ٢) | الإيرادات المتوقعة لتمويل الخطط الاستثمارية لمجلس الإعمار | ٩٩ |
| (٩ – ٢) | دخول المحاصيل الزراعية ونسبتها لمجموع الدخل في العراق (١٩٥٠ – ١٩٥٨). بالاف الدنانير | ١٠٢ |
| (١ – ٣) | المساحة المزروعة والإنتاجية الزراعية (١٩٥٤ – ١٩٦٣) | ١٤٠ |
| (٢ – ٣) | مساهمة الزراعة في الدخل القومي للمدة (١٩٥٨ – ١٩٦٣) بالأسعار الجارية (مليون دينار) | ١٤٢ |
| ( ٣ – ٣) | إجمالي التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية للخطتين الاقتصادية المؤقتة والاقتصادية التفصيلية (مليون دينار) | ١٤٥ |
| ( ٤ – ٣) | إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٢ للمدة (١٩٥٨ – ١٩٦٣) مع مقارنة مع عام ١٩٥٧ (ملايين الدنانير) للقطاع الصناعي | ١٤٧ |
| ( ٥ – ٣) | القيم المضافة لقطاع الصناعة في الدخل القومي بالأسعار الجارية (ملايين الدنانير) | ١٤٨ |
| (٦ – ٣) | إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع النفطي للسنوات (١٩٥٨ – ١٩٦٣) (بملايين الدنانير) | ١٥٣ |
| (٧ – ٣) | كمية الصادرات النفطية والعوائد المترتبة عنها للمدة (١٩٥٨ – ١٩٦٣) | ١٥٤ |
| (٨ – ٣) | الناتج المحلي الإجمالي واسهام القطاع النفطي فيه للمدة (١٩٥٨ – ١٩٦٣) بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير). | ١٥٥ |
| (٩ – ٣) | التخصيصات القطاعية بموجب الخطة الاقتصادية الخمسية (١٩٦٥ – ١٩٦٩) (بملايين الدنانير) | ١٥٨ |
| (١٠ – ٣) | التخصيصات المخططة والإنفاق الفعلي للخطة الاقتصادية الخمسية (١٩٦٥ – | ١٥٩ |

| | | |
|---|---|---|
| | ١٩٦٩) (بملايين الدنانير) | |
| (١١ - ٣) | مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٦٤ – ١٩٦٩) (بملايين الدنانير) بأسعار ١٩٦٢ الثابتة | ١٦٠ |
| (١٢ – ٣) | إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الصناعي للقطاعين العام والخاص للمدة (١٩٦٤ – ١٩٦٨) (بملايين الدنانير) | ١٦٣ |
| (١٣ – ٣) | التخصيص المخطط والإنفاق الفعلي لقطاع الصناعة للمدة (١٩٦٤ – ١٩٦٨) (بملايين الدنانير) | ١٦٤ |
| (١٤ – ٣) | القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٦٤ – ١٩٦٨) (بملايين الدنانير) | ١٦٥ |
| (١٥ – ٣) | الصادرات النفطية العراقية والعوائد للمدة (١٩٦٤ – ١٩٦٨) | ١٦٩ |
| (١٦ – ٣) | إسهام النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (١٩٦٤ – ١٩٦٨) (بملايين الدنانير) | ١٦٩ |
| (١٧ – ٣) | حيازة وملكية الأراضي في العراق بعد عام ١٩٧١ | ١٧٣ |
| (١٨ – ٣) | إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية للمدة (١٩٧٠ – ١٩٨٠) (بملايين الدنانير) | ١٧٥ |
| (١٩ – ٣) | الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط بالاسعار الجارية للمدة (١٩٧٠ – ١٩٨٠) (بملايين الدنانير) | ١٩٣ |
| (٢٠ – ٣) | عوائد النفط للمدة (١٩٨٠ – ١٩٩٠) (بملايين الدولارات) | ١٩٤ |
| (١ – ٤) | ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ | ٢٣٦ |
| (٢ – ٤) | الايرادات والعجز في الموازنات المالية في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧بملايين الدنانير | ٢٤٢ |
| (٣ – ٤) | المساحه والانتاج والغلة في القطاع الزراعي للمدة (٢٠٠٤ –٢٠٠٥ ) | ٢٤٥ |
| (٤ – ٤) | الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة ونسبتة الى الناتج المحلي الاجمالي بملايين الدنانير ( باسعار ١٩٨٨ الثابتة ) للمدة ( ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥ ) | ٢٤٧ |
| (٥ – ٤) | تقديرات اعادة الاعمار في العراق ( بملايين الدولارات) | ٢٤٨ |
| (٦ – ٤) | ناتج القطاع الصناعي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي ( باسعار ١٩٨٨ الثابتة ) (بملايين الدنانير ) | ٢٥٠ |
| (٧ – ٤) | هيكل الصادرات العراقية ودور النفط فيه للمدة ( ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ ) بملايين الدولارات | ٢٥٤ |
| ( ٨ – ٤) | الناتج المحلي للنفط ونسبتة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة ( ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥ ) باسعار ١٩٨٨ الثابتة( بملايين الدنانير) | ٢٥٥ |

# فهرس الاشكال


| رقم الشكل | التفاصيل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (١ – ١) | ادارة الحكم والجهات الفاعلة فيها | ٩ |
| (٢ – ١) | عناصر الحكم الصالح | ٢٤ |
| (١ – ٣) | الدينامية والمؤسسات التي تدعم النظام العراقي | ١١٩ |

# الاستنتاجات والتوصيات

## الاستنتاجات:

لقد أفضت فصول هذه الرسالة الى مجموعة استنتاجات على مستوى ادارة الحكم في العراق وآثارها على المستويين السياسي والاقتصادي يمكن ان نوردها بالاتي:

١. ضعف اداء الانظمة السياسية العراقية طوال تاريخ العراق الحديث منذ عام (١٩٢١)، ومع وجود بعض التفاوت في هذا الضعف فان النظام الملكي يعدّ الاقوى نسبياً من بينها لترسخ المؤسسات السياسية فيه ومعرفة عملها وترسخ العملية السياسية نفسها داخل النظام، الا ان بقية الانظمة بعد النظام الملكي توزعت بين عدم ثباتها ايديولوجياً ومؤسساتياً وهيمنة الحزب الواحد في انظمة اخرى على كل مفاصل الدولة وتراجع السلطات الاخرى فيها لصالح السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الجمهورية او رئيس الوزراء (خاصة ١٩٥٨ – ١٩٦٣) مما ترك اثراً واضحاً على الوضع السياسي في الدولة وعدم استقرارها.

٢. لا توجد ادارة حكومية من بين الادارات الحكومية المتعاقبة التي انبثقت عن الانظمة السياسية التي حكمت العراق ان تستفيد من الامكانات المتوافرة في الدولة بشرياً ومادياً بما يفيد العملية السياسية في البلد، اذ نرى ان اغلب الانظمة السياسية التي كانت تحكم العراق كانت تتخبط وتدور في دوامة الخوف من الاخر، مما جعلها تتفرد بالسلطة دون اي مجال للمشاركة من قبل الاطراف خارج السلطة او خارج العملية السياسية نفسها، فضلاً عن انها كانت تتأثر بصورة كبيرة بالظروف الداخلية والخارجية التي كانت تحيط بالبلد مما جعلها عرضة للاختراق وأبرز شاهد على ذلك كثرة الانقلابات العسكرية مما جعلها لا تستغل الامكانات البشرية والمادية لادارة الدولة بشكل صحيح.

٣. غياب نمط الحكم الجيد (الرشيد) عن كل الادارات الحكومية التي حكمت العراق، فغياب اغلب مؤشراته عن الساحة الحكومية كالشفافية والمساءلة والتمكين وعدم السيطرة على الفساد وغيرها من المؤشرات التي تطرقنا اليها اسهمت وبشكل كبير ومباشر في ان تكون هذه الادارات ذات طابع استبدادي، وبالنتيجة لم تستطع هذه الادارات تولي الامور في البلد بشكل صحيح وموضوعي، ويعود ذلك الى سببين رئيسين، أولهما طبيعة الانظمة السياسية التي كانت في اغلبها فردية تعتمد على شخص واحد خاصة بعد عام

١٩٥٨، وثانيهما تأثير العوامل الخارجية كالتدخل الاجنبي خاصة في عهد الحكم الملكي، او الظروف الداخلية والنزاع حول السلطة فيما يتعلق بالانظمة الجمهورية حتى عهد الاحتلال الاميركي.

٤. كثرة المشاكل الداخلية والخارجية اسهمت في زعزعة استقرار المؤسسات الحكومية وبالنتيجة اثر ذلك في عملها بصورة كبيرة جداً، فنرى ان العهد الملكي كان اوضح الامثلة، اذ ان معدل بقاء الوزارة في السلطة هو ٦ اشهر مع وجود المشاكل الكثيرة بين رؤساء الوزارات والبرلمان من جهة، والوزارة بين اعضائها من جهة اخرى.

اما في الانظمة السياسية التي تلت الحكم الملكي فان اول عشر سنوات تغير النظام السياسي مرتين، اولهما عام ١٩٦٣ بانقلاب عسكري بقيادة عبد السلام عارف وحزب البعث، وثانيها على عبد الرحمن عارف بانقلاب عسكري ايضاً تسلم فيه حزب البعث السلطة في العراق الذي انتهى حكمه ايضاً بحرب احتلال تدميرية لا تزال تدور رحاها حتى الان، اما في عهد الاحتلال فالامثلة كثيرة على المشاكل الداخلية والخارجية، فالملف الامني هو ابرز ما يمكن ان نصفه بأنه اكبر مشكلة في العراق، اذ لا تستطيع القوات الامريكية ولا الحكومات التي تلتها ان تضبط الوضع وتسيطر عليه وتقلل من عدد الضحايا الذين يذهبون ضحايا جراء عمليات العنف والعمليات الارهابية، ولا تستطيع ان تتفادى المشاكل وخاصة السياسية مع دول الجوار الاقليمي التي ما فتئت تتدخل في شؤون العراق وتدعم هذه الجهة على حساب الاخرى اياً كانت هذه الجهة او كانت هذه الدولة.

٥. على مستوى العهد الملكي وادارته للبلد سياسيا واقتصادياً، فالادارة السياسية لهذا النظام كانت تتسم بأخطاء كثيرة وواضحة، ويعود سبب ذلك الى سببين اولهما التدخل الخارجي والذي يتمثل بالاحتلال البريطاني للبلد وتدخله بشأن الدولة العراقية بموجب نظام الوصاية الذي تم رفعه شكلياً عام ١٩٣٢ والذي استمر حتى اسقاط النظام عام ١٩٥٨، أما الثاني فهو سيطرة النخب على الوضع في البلد وامساكها بزمام السلطة بقوة، فمثلاً نوري السعيد تبوأ رئاسة الوزارء ١٤ مرة وهذا رقم كبير جداً اذا ما قورن بأي مستوى في أية دولة في العالم، مما أسهم هذا الوضع برمته في عدم استقرار الوضع السياسي في البلد فنلاحظ وجود الانتفاضات لأكثر من مرة بسبب سياسات النظام آنذاك وإنجراره وراء التوجه البريطاني والانقلابات العسكرية والذي كان من أبرزها انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ والذي يعد اول انقلاب في الشرق الاوسط والمنطقة العربية، وحركة مايس

التحررية عام ١٩٤١ والكثير من الاحداث غيرها التي تدل على عدم الاستقرار السياسي هذا.

اما من ناحية الاداء الاقتصادي فنرى ان الادارة الاقتصادية كانت جيدة نوعاً ما، فقد ركزت على التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على القطاع الزراعي بصورة اساسية لكن ما يميز هذا القطاع هو سيطرة الاقطاع عليه بصورة كبيرة بما يحقق الفائدة والفائض الاقتصادي لهذه الفئة من المجتمع العراقي مقابل ضمان موقفها وتأييدها لصالح النخبة الحاكمة، الا انها كانت تحقق وتائر لا بأس بها من الناتج الزراعي والذي يؤيد كلامها هذا انه بعد اقصاء الاقطاع عن مركزه لم يتم تخطي حاجز الانتاج الذي كانوا يؤمنونه لا بل انخفض الانتاج عن وتائره السابقة، وقامت الحكومة انذاك بتشكيل مجلس الاعمار الاقتصادي بناءاً على توصيات البنك الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة، والذي اهتم بصورة اساسية بالقطاع الزراعي اكثر من بقية القطاعات ولكن هذا المجلس لم يحقق النتائج المطلوبة منه للأسباب الاتية: أولها ان المشاريع التي قام ببنائها كانت مشاريع كبيرة وطويلة الامد لا يمكن التوصل الى النتائج الناجمة عن هذه المشاريع الا بعد مدة طويلة خاصة المشاريع الزراعية منها، أما السبب الاخر فهو عمره القصير الذي استمر لـ٩ سنوات وهذه المدة كما هو معروف قصيرة لا يمكن ان نبين من خلالها نتائج المجلس على المستوى الاقتصادي بصورة عامة، أما القطاع الصناعي فقد ترك في جله الى القطاع الخاص ليتولى عملية تنميته مع تدخل الدولة بصورة قليلة وخاصة في خطط مجلس الاعمار الاقتصادي التي اولت هذا القطاع اهتماماً قليلاً لا يتناسب مع حجم المشروعات الاقتصادية التي يجب تحقيقها في البلد، لذلك نرى ان الناتج الصناعي كان قليلاً جداً مقارنة بالزراعي، اما القطاع النفطي، فكان هذا القطاع مستقلاً عن دور الدولة في التنمية الاقتصادية اذ ان ١٠٠% من عوائده كانت تذهب الى مجلس الاعمار الاقتصادي حتى عام ١٩٥٣ الذي حول ٣٠% من عوائد النفط الى ميزانية الدولة الاستثمارية العامة والميزانية الجارية ومن هنا نرصد بداية الاعتماد العراقي على النفط كممول للتنمية الاقتصادية وكان يساهم – النفط – بنسبة قليلة في الناتج المحلي الاجمالي بسبب سيطرة الشركات الاجنبية عليه وتدني الارباح هذا فيما يتعلق بالنظام الملكي.

٦. أما الانظمة الجمهورية التي تلت الحكم الملكي فقد توزعت اثارها السياسية والاقتصادية على النحو الاتي:

أ. العهد الجمهوري الاول بزعامة عبد الكريم قاسم اتسم بصفات مهمة كان من اهمها ان الادارة الحكومية تفتقد الى الكثير من الخبرة في ادارة شؤون البلد

سياسياً ذلك بسبب ان القيادات التي تبوأت السلطة انذاك كانت عسكرية لا شأن لها بالسياسة ولا تعرف عنها شيئاً كثيراً فتجلى عنها مجموعة من الاثار السياسية يمكن ان نجملها بسطور قليلة، فعلى الجانب السياسي استأثر العسكر بأكثر الموقع المهمة في الدولة كرئاسة الوزراء ورئاسة الوزارات المختلفة وبسبب هذا الامر احتدم الصراع على السلطة بين العسكر أنفسهم من جهة، وبين القيادات العسكرية والقيادات المدنية من جهة اخرى، وبالرغم من ان السلطة السياسية لم تختط لنفسها خطاً سياسياً واضحاً بل ابقت على ميولها المحايدة تجاه جميع الجهات الا ان هذا لم يمنع ان يحدث توتراً في البلد خاصة بعد عام ١٩٥٩ فبين احداث الموصل وعصيان الشواف والدمار الذي حدث في هذه المدينة، وأحداث كركوك ومذبحة عمال النفط هناك وانتهاءاً بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم نفسه في تشرين الثاني عام ١٩٥٩ برزت الى العلن حالة عدم الاستقرار السياسي ومما زاد من حدة الامر هو قلة خبرة العسكر في السياسة الامر الذي ادى الى عدم تعاملهم بالشكل الجيد مع هذه الازمات مع احتدام الصراع في قمة الهرم السياسي للدولة، اضف الى ذلك بروز حالة جديدة من الصراع وهي اصطدام الاحزاب السياسية فيما بينها بصورة دموية، اذ بعدما تم السماح للأحزاب بالعمل العلني خاصة الاحزاب السرية كالحزب الشيوعي مثلاً ادى الى دخولها في دوامات صراع مع الاحزاب الاخرى وتحول الصراع من ايديولوجي الى عسكري وهذه الاحداث تركت بصمة واضحة على الساحة السياسية بشكل مؤثر جداً.

أما على الجانب الاقتصادي فبعد الثورة مباشرة قامت الحكومة الجديدة باصدار مجموعة من القرارات كان من اهمها انهاء سيطرة الاقطاع على الاراضي الزراعية ليبدد تأثير طبقة اجتماعية انتهازية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بموجب القرار رقم ٣٠ لعام ١٩٥٨، كما اختطت الدولة النهج الاشتراكي والتخطيط المركزي منهاجاً اقتصادياً موحداً في الدولة، فعلى صعيد القطاع الزراعي انهت الدولة سيطرة الاقطاع وقامت بتوزيع الاراضي على الفلاحين وإن لم يتم بصورة كاملة اذ لم توزع الا نسب قليلة من الاراضي الزراعية على الفلاحين بموجب القرار فضلاً عن بعض الاخطاء في قانون الاصلاح الزراعي وخاصة فيما يتعلق باختيار الاراضي من قبل الاقطاعيين كأراضي خاصة لهم مما ادى الى عدم تطور الانتاج الزراعي لا بل انخفض عن النسب التي كانت

تنتج ايام الحكم الملكي مما ادى الى تراجع هذا القطاع في إسهامه في الناتج المحلي الاجمالي، اما القطاع الصناعي فقد جرى الاهتمام به وعقد الاتفاقيات الخاصة بتطويره مما ادى الى ان يحقق هذا القطاع تقدماً نسبياً، كما تم توسيع القطاع العام بصورة كبيرة لغرض تحقيق نسب النمو التي حققت تقدماً قليلاً مقارنة بالنسب المأمولة والمستهدفة، أما القطاع النفطي فقد برز هنا لأول مرة الاعتماد الكبير والكامل على عوائده في تمويل الخطط الاستثمارية والموازنات الجارية مما ادى الى ان يتجه هذا القطاع الى ان يكون القطاع الاول في اهتمامات الدولة وتحول الاقتصاد شيئاً فشيئاً نحو الاحادية (اي تحول الى اقتصاد ريعي احادي) وهنا يسجل بداية الاعتماد الاقتصادي بصورة كاملة على النفط كممول للتنمية في العراق، كما يمكن ان نذكر ان الادارة الحكومية في عهد عبد الكريم قاسم حققت اهم قفزة في تاريخ القطاع النفطي انذاك اذ استطاعت ان تسترجع اكثر من (٩٩%) من اراضي الامتيازات النفطية غير المستغلة من الشركات النفطية العاملة في العراق بموجب القرار رقم ٨٠ لعام ١٩٦١، كما يسجل لادارة الحكم آنذاك بأنها بدأت اول تخطيط مركزي واول خطة خمسية في تاريخ العراق الا ان هذا النظام لم يستمر بفعل تضافر مجموعة من الظروف فأدى ذلك الى ان يطاح به بانقلاب عسكري في ٨/شباط/١٩٦٣ من قبل عبد السلام عارف بالتعاون مع حزب البعث.

ب. اما في العهد الجمهوري الثاني برئاسة عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف، فالذي يسجل هنا ان اهم خصائص ادارة الحكم انذاك هو التفرد بالسلطة وذلك من خلال الاشهر الاولى للانقلاب بالتفاف رئيس النظام على حلفائه وخاصة المدنيين منهم في تشرين الثاني/١٩٦٣، كما برز الى العلن الصراع حول السلطة بين من هم في رأس الهرم السياسي ويمكن ان نثبت ذلك من خلال ان اكثر من محاولة للانقلاب على رئيس النظام قام بها القادة العسكريون الذين كانوا في السلطة، كما حظر النظام عمل الاحزاب السياسية وترسخ المفهوم الفردي للسلطة من خلال تقريب الانصار والمؤيدين من رئيس النظام انذاك، ونتيجة لهذه الخصائص فقد برزت ظاهرة الصراع وعدم الاستقرار السياسي فأولها انقلاب عسكري قام به عارف عبد الرزاق , ثانيها تجدد القتال في شمال العراق مع الفصائل الكردية بعد ان شهد هدوءاً نسبياً بعد الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم واستمر طويلاً حتى اسقاط النظام عام ١٩٦٨، اذ لم يضف عبد

الرحمن عارف اي جديد لهذا الصراع بل استمر على ما هو عليه، فقد استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار العسكري بكثرة تنقلات الضباط واستمرار سيطرتهم على الامور السياسية واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٦٨ باسقاط النظام.

أما على المستوى الاقتصادي فالذي تميز هنا ان الادارة الحكومية استمرت كنهج النظام السابق في الخطط الاقتصادية فعلى المستوى الزراعي استمرت محاولة اعادة توزيع الاراضي المشمولة بقرار الاصلاح ولم يتم توزيعها بصورة كاملة كالنظام السابق واستمر حال القطاع الزراعي كما هو عليه اذ لم يحقق اي تقدم ملموس، أما على مستوى القطاع الصناعي فالذي يميز هذه المدة هو كثرة القرارات المتسرعة وغير المدروسة، فقرارت التأميم عام ١٩٦٤ ابرز مثال على هذا التسرع، ولم تكن هذه القرارات تنتمي الى اي فكر (بحسب تعبير الدكتور خير الدين حسيب)، واستمر الاهتمام كسالف الامر في النظام السابق في هذا القطاع واستمر بنتائج متزايدة نسبية كما كان في عهد عبد الكريم قاسم دون أي تغيير ملموس، أما القطاع النفطي فقد ترسخ الاعتماد الكامل عليه في تمويل انشطة الدولة بصورة كاملة مما ادى الى ترسخ احادية الاقتصاد العراقي، واستمرت علاقة الدولة بالتأزم مع الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق ولم تحقق ايا من نتائجها في زيادة العوائد النفطية العراقية بشكل ملموس، ولم تحل ايّ من القضايا العالقة حتى انهيار النظام عام ١٩٦٨.

ج. أما في العهد الجمهوري الثالث بقيادة حزب البعث، فحزب البعث وصل الى السلطة عام ١٩٦٨ بانقلاب على حكم عبد الرحمن عارف، وتميزت ادارة الحكم باستمرار حظر عمل الاحزاب خاصة بعد انهيار الجبهة الوطنية التقدمية عام ١٩٧٣، واستمرار النهج الفردي في السلطة، وتميزت ادارة الحكم في تلك الفترة ايضاً بتعدد الحروب والصراعات الداخلية وكثرة التأزمات على المستوى الاقليمي و الدولي، فعلى مستوى الصراعات الداخلية استمرالصراع مع الفصائل الكردية في شمال العراق الذي لم يحل بتاتاً حتى اسقاط النظام عام ٢٠٠٣، اما الحروب فبغض النظر عن حروب الدفاع عن الامة العربية في عام ١٩٧٣ التي تعدّ واجباً على العراق فإن الحروب التي أثرت كانت الحرب العراقية – الايرانية (حرب الخليج الاولى) التي استمرت لتبدأ حربً اخرى بعد عامين بالضبط باجتياح العراق للكويت وصدور قرارات مجلس الامن بشأن

المقاطعة الاقتصادية وقراره الواجب بضرورة توجيه ضربة عسكرية لتبدأ الحرب العراقية الاميركية (حرب الخليج الثانية) الذي لحق بالعراق من جرائها افدح واكبر الخسائر في تاريخ العراق انذاك، ثم الحرب الاخيرة حرب الاحتلال التي اتت على كل البنى العراقية دون استثناء، كان من اهم الاثار السياسية لهذه المدة هو حظر عمل جميع الاحزاب ومصادرة الحريات السياسية والمدنية وكثرة التأزمات السياسية ودول الجوار مما اثر في الوضع كثيراً بمجمله في البلد مما شكل عقبة امام تقدم البلد سياسياً.

أما على الجانب الاقتصادي فقد حققت ادارة الحكم بعض التقدم في سبعينيات القرن المنصرم على المستويات كافة دون استثناء، الا انها تراجعت بسبب الحروب والاستنزاف الكبير في الموارد خاصة بعد الثمانينيات بالحرب مع ايران مروراً بالتسعينيات والحصار الاقتصادي والدمار الكبير بسبب العمليات العسكرية وصولاً الى العام ٢٠٠٣ واحتلال العراق، فعلى صعيد القطاع الزراعي، حاولت الادارة الحكومية تحقيق بعض التقدم في هذا القطاع بموجب خططها الخمسية الاستثمارية وحققت نجاحاً نسبياً في رفع مستوى الانتاج في سبعينيات القرن المنصرم، الا ان هذه الوتائر انخفضت في الثمانينات للاسباب التي ذكرناها، اما في التسعينيات فقد تراجعت الوتائر بصورة كبيرة واستمرت حتى عام ٢٠٠٣ والسبب يعود في ذلك الى عدم نجاح المشاريع الكبرى التي تم اعتمادها لصالح القطاع الزراعي او انها لم تنفذ في البعض منها فضلاً عن سياسات ادارة الحكم انذاك من خلال تعويض النقص الحاصل بالاستيراد من الخارج في السلع الغذائية الزراعية دون التفكير بحل الازمة نفسها ومحاولة رفع مستويات الانتاج وحل الازمة الزراعية بالاضافة الى انه بعد عام ١٩٩٥ اتت مذكرة التفاهم لتضيف عبئاً على القطاع الزراعي من جديد بسبب مستويات الاستيراد الكبيرة من المواد الغذائية الى العراق، وبتضافر هذه العوامل اسهمت في تدني نسبة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بصورة كبيرة، اما على مستوى القطاع الصناعي فقد اهتمت به الدولة بصورة كبيرة كما في السابق من الانظمة السياسية، وحققت خطط التنمية الكبرى وخاصة (خطة التنمية الانفجارية) التي رصدت فيها مبالغ هائلة للقطاع الصناعي تقدماً ملحوظاً من خلال المشاريع الصناعية الكبيرة واعدادها المتزايدة خاصة في السبعينيات، الا ان هذا التقدم اصطدم بعائق الحروب، ففي الثمانينيات قلت التخصيصات

بسبب تحويل اغلبها لدعم المجهود الحربي، اما في التسعينيات فقد تعرض لصدمة كبيرة بسبب التدمير الكبير والمنهجي له من قبل القوات الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة والذي استهدف كل البنى الصناعية دون استثناء، وبالرغم من ان الدولة العراقية نجحت في اعادة اعمار اغلب البنى الصناعية المدمرة الا انها لم تحقق تقدماً ملموساً في رفع وتائر الانتاج المنخفضة بسبب ان اغلب هذه المشاريع كانت تعتمد في سلعها الوسيطة والمكائن على دول خارجية، ومما اسهم في ضعف القطاع الصناعي هو الخطأ الكبير الذي وقعت فيه الدولة في السبعينيات من خلال مبدأها القائم على (تعويض الزمن بالكلف) والذي ادى الى ان لا يتطور القطاع الصناعي بصورة طبيعية بل بأسلوب حرق المراحل والقفزات الكبيرة مما اثر عليه بصورة واضحة، ثم لتاتي مرحلة الاحتلال لتدمر ما بقى منه بصورة كبيرة بفعل اعمال السلب والنهب التي بيناها سابقاً، أما القطاع النفطي فقد استمر على حاله باعتباره المحرك الاول للاقتصاد العراقي وترسخ احادية الاقتصاد الوطني، والذي يذكر هنا بصورة واضحة ان ادارة الحكم في هذا القطاع حققت نقلة كبيرة ومهمة بتأميمها للقطاع النفطي في حزيران/١٩٧٢ من سيطرة الشركات الاجنبية النفطية محاولة الاستفادة من المبالغ الهائلة التي يدرها هذا القطاع لتأتي مرحلة الثمانينيات لتشكل أزمة للقطاع النفطي بصورة مهمة ويعود ذلك لسببين، اولهما ان اسعار النفط العالمية اخذت بالانخفاض، وثانيهما الحرب العراقية الايرانية والنقص في تصدير النفط نحو الخارج خاصة من الخليج بفعل العمليات العسكرية مما اثر على هذا القطاع بشكل ملموس، اما في مرحلة التسعينيات فبسبب الحرب مع الولايات المتحدة وقرار العقوبات الاقتصادية شلت حركة النفط نحو الخارج وبذلك خسر العراق مبالغ هائلة تقدر بمليارات الدولارات لعدم استفادته بتصدير النفط الى الخارج، ثم بعد ذلك تطبيق مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة التي اسهمت بشكل قليل في عودة بعض عوائد النفط الى العراق لتمشية اوضاعه البشرية وتوفير بعضٍ من احتياجاته للغذاء والدواء، ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان القطاع النفطي اصبح هو القطاع الوحيد الذي يحرك الدولة بشكل كامل دون غيره من القطاعات بسبب ضعفها وعدم توفيرها لمبالغ يعتمد عليها مما ادى الى تشوه البنى الاقتصادية العراقية.

د. اما ادارة الحكم في عهد الاحتلال، فتميزت خصائص هذا النمط من الحكم على المستوى السياسي بأنها غير ناجحة وكثرة التوترات السياسية على مختلف اداراتها المتعاقبة بسبب تردي الوضع الامني في البلد وعدم نجاحها في ادارتها السياسية التي رسخت الطائفية في توزيع المناصب والاستحقاقات الانتخابية وغياب سلطة القانون بمعناها الصحيح المنفصل عن السلطة التنفيذية مما ادى الى ان يكون الوضع في البلد سيئاً جداً وقادنا من اخفاقات الى اخرى بالرغم من وجود بعض المؤشرات التي قد تؤدي الى بعض النجاح كارتفاع مستوى الحرية السياسية وحرية تأسيس المنظمات والاحزاب مما ادى الى توتر الوضع وخاصة الامني بطريقة اصبحت لا يمكن السيطرة عليها في البلد.

أما على المستوى الاقتصادي، فبعد العمليات العسكرية مباشرة، بدأ التدمير المنهجي والسلب والنهب لكل المؤسسات الاقتصادية العراقية بحيث اصبح الاقتصاد العراقي مشلولاً بالكامل، فالقطاع الزراعي مهمل والقطاع الصناعي مدمر، اما القطاع النفطي فهو وحده في البنى الاقتصادية العراقية الذي لم يدمر لأسباب معروفة ويعمل وحيداً في تمويل الانفاق الجاري للدولة والذي يتعرض بين فينة واخرى الى الهجمات التي توقف تصديره احياناً، ومما زاد الامر صعوبة هو اعتماد الدولة على المعونات الخارجية والقروض التي تؤدي الى نتائج سلبية كثيرة من اهمها هو رهن ثروة العراق والاجيال اللاحقة بيد المؤسسات والدول المقرضة، نستنتج مما تقدم ان الادارة الحكومية اخفقت ايضاً في الجانب الاقتصادي.

٧. ان اهم ما يميز الانظمة السياسية في العراق هي انها انظمة حكم (غير جيدة) لغياب المؤشرات والعوامل والشروط التي تؤدي الى ان تكون الادارة الحكومية ادارة جيدة، فغياب الشفافية وانعدام المساءلة والرقابة وارتفاع نسب الفساد، مع عدم وجود مشاركة سياسية حرة بمعناها الصحيح، اضافة الى غياب سلطة القانون ادى الى ان تكون هذه الادارات بمجملها طوال تاريخ العراق الحديث والمعاصر غير جيدة وغير كفوءة.

## التوصيات :

بعدما تم التطرق الى اهم الاستنتاجات واهم ما يميز الادارات الحكومية السابقة في العراق، ولغرض وضع اطار اداري حكومي جيد سعياً الى ايجاد ادارة حكومية بالمعنى الصحيح فإننا نورد التوصيات الاتية:

١. رفع مستويات الشفافية في البلد وخاصة في اتخاذ القرارات المصيرية، فالمعروف ان الادارات الحكومية السابقة كانت تتميز بغياب الشفافية بصورة كبيرة، فمن الضروري اطلاع الشعب ومؤسسات المجتمع المدني على المعلومات المهمة والمصيرية وجعله في الصورة لا خارج الحسابات الحكومية، وإعلامه حول مبررات هذه القرارات وما الضرورة التي دعت الى اتخاذ القرارات هذه عن طريق وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، وذلك سعياً لترصين اهم مقومات الحكم الجيد.

٢. زيادة مستويات التضمينية التي نقصد بها ضمان الحقوق لكل افراد الشعب دون استثناء، وعدم السماح لفئة او طائفة او طبقة للحصول على حقوقها دون طائفة اخرى ضماناً للمشاركة الشعبية بصورة واسعة التي تؤدي الى ضمان استقرار البلد باتجاه ان يتطور ويحقق الازدهار.

٣. العمل على زيادة الرقابة والمساءلة وخاصة للمسؤولين الحكوميين، فالرقابة يجب ان تفعل عن طريق المؤسسات المسؤولة عنها، فالبرلمان مثلاً بعدّه هيئة ممثلة للشعب تراقب عمل الحكومة والمؤسسات التنفيذية يجب ان يطور دوره ويصبح مؤسسة اكثر فاعلية وان يحاسب ويراقب الوزراء ومن هم يعملون معهم، اما مؤسسات الرقابة في المؤسسات الحكومية العراقية خاصة دائرة المفتش العام، يجب ان تفعل وتصبح اكثر فائدة عن النحو الذي تعمل فيه الان، وتفعيل دور هيئة النزاهة الضروري لمراقبة عمل الادارة العامة في البلد، كما يجب السماح لمنظمات المجتمع المدني لتولي دورها في الرقابة الضروري لكونها مؤسسات غير حكومية تعمل خارج اطار النظام السياسي ومؤسسات الدولة الرسمية، اما المساءلة بنوعيها الداخلي والخارجي فيجب العمل على فرض القانون اولاً لأنه هو الوحيد القادر على محاسبة المخالفين خاصة في مناصب الدولة العليا، فالمساءلة الداخلية تتم عن طريق المسؤولين الداخليين في دوائر الدولة الرسمية اما الخارجية فتتم عن طريق السلطة القضائية التي تعنى بتطبيق القانون.

٤. العمل على ترصين وتحصين السلطة القضائية من التدخل في عملها من قبل الشخصيات الرسمية او السلطة التنفيذية سعياً الى منح هذه المؤسسة دورها في تبوء وضعها الطبيعي

لفرض القانون في البلد والعمل على زيادة دورها في محاسبة المخالفين مهما كان منصبهم او انتماؤهم.

٥. العمل على زيادة مستوى الحريات السياسية والمدنية ونبذ التقسيم الطائفي والحزبي غير المبرر في تقسيم مناصب الدولة والاستحقاقات الانتخابية والعمل على توطيد الهوية العراقية ونبذ الانتماءات القومية والطائفية والعرقية الاخرى وصولاً الى مجتمع موحد يعيش بسلام وازدهار.

٦. العمل على رفع مستويات الاداء الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاع الزراعي اذ ان العراق اذا ما استثمر اراضيه التي تربو عن ٤٨ مليون دونم يستطيع ان يحقق اكتفاءاً ذاتياًً من الاراضي عن طريق خطة اقتصادية زراعية تهتم اولاً بكيفية الري وتصفية مياه البزل التي كانت لا تحقق ولا تنفذ بصورة كاملة في السابق، اما القطاع الصناعي فيجب اعادة اعماره على وفق الامكانيات العراقية الحالية والعمل على تطوير القوة العاملة العراقية سعياً لأن تكون هذه القوى هي المحرك لهذا القطاع المهم من البلد والعمل على اعادة اعمار ما دمرته الحروب واعمال السلب والنهب، اما القطاع النفطي فيجب تطويره بصورة اكثر فاعلية لتحقيق مستويات اعلى من الانتاج عن المستوى الحالي لتحقيق عوائد اكبر عن الذي متحقق الان.

٧. العمل على اعادة النظر في السياسات المتبعة الان وخاصة فيما يتعلق بالوضع الحالي والعمل على اعادة النظر بعمل الاجهزة الحكومية والصلاحيات الكبيرة لبعضها، واعادة النظر كذلك في عمل الاجهزة الامنية والسياسية والاقتصادية لغرض الخروج من الازمة التي يرزح تحت تأثيرها العراق حتى هذه اللحظة.

ان هذه التوصيات لا يمكن ان نعدها المفتاح لحل الازمة لكن شعوراً منا بأننا احد ابناء البلد فاننا نرى ان تطبيق هذه المعايير يمكن ان يحقق بعض التقدم في الحال العراقي سعياً الى اعادة العراق الى موقعه الحقيقي في الخارطة الاقليمية والدولية ليعود العراق كما كان في السابق بل واحسن.